المحاضرة (03): تحليل الميزانية المالية (قائمة المركز المالي):
التحليل المالي الكلاسيكي (سيولة – استحقاق)

مفهوم وعناصر الميزانية المالية

مفهوم الميزانية المالية حسب SCF :تعبر الميزانية المالية عن عملية الجرد لعناصر الأصول والخصوم واعادة ترتيبيا حسب درجة السيولة والاستحقاق ومبدأ السنوية. ويتم هذا الترتيب كما يلي:

- إعادة ترتيب عناصر الأصول وفق السيولة المتزايدة وعناصر الخصوم وفق تواريخ الاستحقاق.
- تقييم عناصر الأصول بالقيمة السوقية (الحقيقية) وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال بالنسبة للميزانية المحاسبية

حسب المادة 33 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها، أما الخصوم حسب درجة استحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة ".

عناصر الميزانية المالية

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن :الأصول، الخصوم والأموال الخاصة، ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية، ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية، حيث يلاحظ بأن هناك 3 أعمدة في الميزانية المالية حسب SCF:

- ✓ العمود الأول "ملاحظة": يسمح بأن يذكر أمام كل فصل الإحالة إلى الملاحظات التفسيرية التي قد يرد ذكرها عند الاقتضاء في الملحق،
- ✓ العمود الثاني "N": يخص مبالغ السنة الحالية،
- ✓ العمود الثالث "N-1": يخص مبالغ الدورة السابقة.

كيفية إعداد الميزانية المالية: يمكن إعداد الميزانية المالية بتقسيمها إلى مجموعات رئيسية:

I- الأصول:

تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها تشكل أصولا جارية.

➢ الأصول غير الجارية:

وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

- **التثبيتات غير المادية** :وهو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، ويقصد به تلك التثبيتات المعنوية (غير الملموسة) التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة، فارق الاقتناء إلخ.

- **التثبيتات المادية** :وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، و الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية، وتشمل كل من: الأراضي، تهييئات الأراضي، المباني، التركيبات التقنية المعدات والأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.

- **التثبيتات في شكل امتياز** :و هي كل التثبيتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له)، ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية.

- **التثبيتات الجاري إنجازها** :هي التثبيتات المادية أو غير المادية التي لا زالت لم تكتمل بعد في انجازها ،أي أنها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيتات .فهي إذن تثبيتات غير قابلة للاستعمال النهائي .

- **التثبيتات المالية** :ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل ،تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا.

- **ضرائب مؤجلة على الأصول**

➢ الأصول الجارية:

تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال إنجازها في شكل سيولة الخزينة، ، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال

الاثني عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود ، وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

- **المحزونات: والمنتوجات قيد التنفيذ** تمثل لمخزونات أصولا:
  - تمتلكها المؤسسة وتكون معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري.
  - هي قيد الإنتاج بقصد إنجاز هذا البيع،
  - هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات .
- **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة** :(حسابات الغير) هي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى،
- **الموجودات وما يماثلها(حسابات مالية)**: وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد و معروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها .

II- رؤوس الأموال الخاصة:

وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية و غير الجارية، و تضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية الصافية قبل توزيع الارباح.

III- الخصوم:

و هي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية ، و تنقسم الخصوم إلى:

✓ **الخصوم غير الجارية:**

وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهرا .

- **المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا** :وتتمثل فيما يلي :

✓ **إعانات الاستثمار (أو التجهيز)**: و هي الأموال المخصصة من طرف الدولة و الجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل .

- ✓ **المؤونات** :تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.
- ✓ **الضرائب** :وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصوم ومؤونات الضرائب، والضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة و المتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة و المتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة .

-**الإقتراضات والديون** :هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة، وتساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، وتشمل :السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل.

- ➢ **الخصوم الجارية:**

هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال، وتتضمن العناصر التالية :

– **الذمم الدائنة** :وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل، أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا، وتتكون من الموردون، العاملون، ضرائب الدخل المستحقة.

– **القروض قصيرة الأجل** :وهي القروض التي حصلت عليها من المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

– والجدول التالي يظهر شكل الميزانية المالية المختصرة

– **الميزانية المالية المختصرة**: هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول والخصوم كما يلي:

– **الجدول يمثل الميزانية المالية المختصرة**

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة		**أموال دائمة**	
أصول متداولة		**ديون قصيرة الاجل**	
المجموع		**المجموع**	

الميزانية المالية حسب SCF

السنة المالية المقفلة في.....

رقم الحساب	الأصول	ملاحظة	القيمة الاجمالية	الاهتلاكات	القيمة المحاسبية N	الدورة السابقة N-1
	الاصول غير المتداولة					
20	**القيم الثابتة المعنوية**					
203	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت					
204	برمجيات المعلومات وما شابهها					
208	القيم الثابتة المعنوية الأخرى					
21	**القيم الثابتة المادية**					
211	الأراضي					
212	مباني					
218	القيم الثابتة المادية الأخرى					
232	القيم الثابتة العينية الجاري انجازها					
237	القيم الثابتة المعنوية الجاري انجازها					
22	**القيم الثابتة المالية**					
26	**مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات**					
261	سندات الفروع المنتسبة					
27	**قيم ثابتة مالية أخرى**					
271	السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة					
273	السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة					
275	الودائع والكفالات المدفوعة					
	مجموع الأصول غير المتداولة					
	الأصول المتداولة					
03	**المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ**					
30	مخزونات بضائع					
31	المواد الأولية واللوازم					
32	تموينات أخرى					
33	سلع قيد الإنتاج					
34	خدمات قيد الانتاج					
35	مخزونات المنتجات					
04	**حسابات الغير**					
409	الموردون المدينون					
41x	الزبائن والحسابات الملحقة					
05	**الأصول المالية المتداولة**					
50	القيم المنقولة للتوظيف					

51 53	البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها الصندوق					
	مجموع الأصول المتداولة					
المجموع العام للأصـول						

السنة المالية المقفلة في.....

رقم الحساب	الخصـــوم	ملاحظة	مبالغ السنة الجارية N	مبالغ السنة السابقة N–1
	رؤوس الأموال الخاصة			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقدير			
106	الاحتياطات			
12	نتيجة السنة المالية			
	مجموع الأموال الخاصة			
	الخصوم غير المتداولة			
134	الضرائب المؤجلة على الخصوم			
15	المؤونات للأعباء – الخصوم غير الجارية			
16	الاقتراضات والديون المماثلة			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
	مجموع الخصوم غير المتداولة			
	الخصوم المتداولة			
16	الاقتراضات والديون المماثلة			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
40x	الموردون والحسابات الملحقة			
419	الزبائن الدائنون			
51x	ديون مالية أخرى			
	مجموع الخصوم المتداولة			
	المجموع العام للخـصوم			

المحاضرة (4): تحليل الميزانية المالية بواسطة رأس المال العامل سيولة FR_L

تحليل الميزانية المالية بواسطة رأس المال العامل سيولة FR_L

تقضي القاعدة فيه أن تمول الاستخدامات لأكثر من سنة (الاستثمارات) بموارد مستقرة، وبالمقابل فالاستخدامات لأقل من سنة تمول بموارد أقل من سنة.

وحسب **قاعدة التوازن المالي** فإن هنالك ضرورة توفير هامش إضافي لمواجهة المخاطر الطارئة، هذا الهامش يسمى **رأس المال العامل FR** (Fond de Roulement)

هناك عدة مؤشرات مالية لتحليل الميزانية المالية نأخذ من بينها رأس المال العامل سيولة FR_L

والذي هو عبارة عن الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة ، كما يعد أيضا مقياسا لدرجة الثقة في مقدرة الأصول الجارية على الوفاء بالديون قصيرة الأجل(الخصوم الجارية)، ويستعمل أيضا من قبل الدائنين كمقياس لمعرفة قدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل اتجاه الدائنين حينما يحين موعد السداد، ويتم حساب رأس المال العامل بطريقتين انطلاقا من الميزانية المالية:

من أعلى الميزانية ، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل سيولة = الأموال الدائمة –الأصول الثابتة (الأصول غير الجارية)

من أسفل الميزانية ، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل سيولة =الأصول المتداولة(الأصول الجارية) –الخصوم المتداولة(الخصوم الجارية)

الدلالة المالية لرأس المال العامل سيولة : إن المقصود بالدلالة المالية هو معرفة معنى أو مدلول القيمة التي يأخذها رأس المال العامل، والتي يمكن أن تكون موجبة، معدومة وسالبة.

- **من منظور أعلى الميزانية:** يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول غير الجارية ، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل:

– **رأس المال العامل موجب $FR_L > 0$** : (الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية) في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة)،أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

– **رأس المال العامل معدوم $FR_L = 0$** :(الأموال الدائمة تساوي الأصول غير الجارية) وفي هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة (الأصول غير الجارية) فقط، وهي حالة نادرة الحدوث، وتمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات وهي الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

- **رأس المال العامل سالب $FR_L < 0$** : (الأموال الدائمة اقل من الأصول غير الجارية) في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الأصول غير الجارية ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل، أو أن تقوم المؤسسة تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة .

➢ **من منظور أدنى الميزانية**

يعبر رأس المال العامل من أسفل الميزانية عن الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية(ديون قصيرة الأجل)، ويمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها الجارية – وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة- إلى نقود سائلة، يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الاجل وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

- **رأس المال العامل موجب $FR_L > 0$** : (الأصول الجارية أكبر الخصوم الجارية) في هذه تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستخدامها اصولها الجارية ، ويبقى فائض يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.
- **رأس المال العامل معدوم $FR_L = 0$** :(الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية) وفي هذه الحالة تغطي المؤسسة قروضها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية دون تحقيق فائض ولا عجز، وهي حالة مثلى ونادرة الحدوث وهو شكل التوازن المالي الادنى.
- **رأس المال العامل سالب $FR_L < 0$** : (الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية) في هذه الوضعية تكون الأصول الجارية القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.